دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	علم الإدارة العامة والألفية الثالثة
المصدر:	مجلة الإقتصاد والتجارة
الناشر:	جامعة الزيتونة - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - سوق الأحد
المؤلف الرئيسي:	الكماشي، عادل إبراهيم
المجلد/العدد:	ع8
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	مارس
الصفحات:	168 - 198
رقم MD:	822836
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	علم الإدارة، الإدارة العامة، العلوم السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/822836

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

علم الإدارة العامة والألفية الثالثة

أ . عادل إبراهيم الكماشي
قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد – سوق الاحد

المستخلص:

سعى الباحث في هذا البحث إلى محاولة إستشراف مستقبل علم الإدارة العامة في الألفية الثالثة من خلال إرتباط هذا الحقل العلمي بدور ووظائف الدولة التي تتأثر بالظروف والمستجدات التي تطرأ بالساحة الدولية ، وذلك بدراسة وتحليل بدايات علم الإدارة العامة ومراحل تطوره وأهم المنظورات والمدارس الفكرية العامة وخصائصها ومميزاتها وأدوات التحليل المستخدمة بها سواءً المنظورات الفكرية التقليدية أو المنظورات الفكرية في ظل تغير وظائف ودور الدولة حيث أشارت بعض الأدبيات المختصة بعلم الإدارة العامة بأن تغير وظائف الدولة في القرن الواحد والعشرين وظهور فاعلين جدد من غير الدولة يحمل في طياته بذور فناء هذا العلم.

إلا إنه من وجهة نظري بأن ما أعتبره البعض نقاط ضعف أو مآخذ وجهت لعلم الإدارة العامة نتيجة إرتباطه بدور ووظائف الدولة ولغياب نظرية فلسفية متكاملة وغيرها من الإنتقادات الأخرى التي مفادها إندثار العلم وانتهاؤه هو اعتقاد خاطئ فهذه التحولات وتغير دور الدولة، تمثل نقاط قوة لعلم الإدارة العامة ولا تمثل نقاط ضعف ، فالحديث عن إنتهاء علم الإدارة العامة نتيجة لتقليص دور الدولة هو ضرب من الخيال ورأي يفتقد للموضوعية والحيادية والتفكير العلمي المنظم ، فلا تنتهي وظيفة العلم بتغير دور الدولة، فإرتباط علم الإدارة العامة بدور الدولة ووظائفها سوف يضفي على العلم أهمية كبرى وهذا ما أثبتته التجارب التاريخية الماضية بعدم إنتفاء دور الدولة ، فالدور يظل قائماً سواء إتسع هذا الدور أوإنحسر وضاق، كما أن هذه التحولات تتطلب وتستوجب من علم الإدارة العامة تقديم نظريات علمية ومنهاجيات جديدة واقعية للتعامل الناجع والصحيح معها.

المقدمة:

إنطلاقاً من إرتباط علم الإدارة العامة الوثيق بالدولة ودورها ومحاولته إيجاد الحلول العملية للمشاكل والصعوبات التي تواجهها وتسيير الشؤون العامة بكفاءة

وفعالية وإن أي محاولة لفهم تطور علم الإدارة العامة وأفاقه الإستشرافية المستقبلية لابد وأن تكون في سياق تغير دور الدولة سواءً بالتوسع أو الإنحسار.

أولاً ..الأهمية العلمية:-

يكتسب الموضوع أهمية بالغة كونه يحاول إستشراف مستقبل علم الإدارة العامة في ظل المتغيرات التي طرأت وتطرأ على الساحة الدولية والتي إنعكست على دور الدولة وتغير وظائفها وبالتالي مدى تأثير ذلك على مستقبل علم الإدارة العامة، فبعد هيمنة المدارس الفكرية المبنية على قوى السوق وأفكار إدارة المنظمات الخاصة إدارة الأعمال من جانب وإنحسار دور الدولة وظهور فاعلين جدد من جانب أخر وضع علم الإدارة العامة في أزمة ويمكن القول بأن غروب شمس الإدارة العامة الذي يقرره البعض هو أمر يفتقد للموضوعية الكافية فنقاط الضعف والمآخذ الموجهة للعلم هي ذاتها نقاط قوة تتنبأ بمستقبل أفضل لعلم الإدارة العامة.

ثانياً.. أهداف الموضوع:-

1-معرفة مدى تأثير المتغيرات الدولية على الدولة ووظائفها و مستقبل علم الإدارة العامة.

2 ــ إستشراف مستقبل علم الإدارة العامة في الألفية الثالثة ومعرفة العلاقة بين الإدارة العامة والدولة وطبيعتها بعد التغيرات التي طرأت على دور الدولة سواء بالإنحسار أو بالتوسع.

3ــ تحليل أهم المدارس والمنظورات الفكرية التقليدية والحديثة في حقل الإدارة العامة ومتابعة تطور المناهج العلمية البحثية وطرق وأدوات التحليل المستخدمة داخل تلك المدارس وأهم المفاهيم المحورية لهذا الحقل العلمي المعرفي.

ثالثاً. مشكلة البحث:ـ

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل التالي:ـ في ظل الإرتباط الوثيق بين علم الإدارة العامة ودور الدولة التي تغيرت وظائفها في الألفية الثالثة،ولغياب نظرية فلسفية للعلم واضحة المعالم تساعد الباحث على الوصف والتحليل والقياس،ولندرة الدراسات النظرية القائمة على منهجية علمية دقيقة، فما هو مستقبل علم الإدارة العامة في ظلها ؟ فهل هذه التحولات والتغيرات تحمل في طياتها بذور فناءه ؟ أم أنها تتيح أمامه فرص التطور والتقدم وتتنبأ له بمستقبل أفضل ؟.

رابعاً.. الفرضية:-

بالنظر إلى نقاط الضعف سالفة الذكر والتي تمت الإشارة إليها في جل الأدبيات والدراسات في مجال الإدارة العامة المعاصرة، فأنه يمكن القول بأنها تمثل في ذاتها مصد ر قوة العلم، فأرتباط الإدارة العامة بدور الدولة يمكننا من القول بأن وظيفة العلم لا يمكن أن تنتهي بتغير دور الدولة وإرتباط علم الإدارة العامة بدور الدولة يضفي على العلم أهمية كبرى ،أما ما يتعلق بمسألة ندرة الدراسات النظرية التي تعتمد على منهاجية علمية دقيقة فأن علم الإدارة العامة يأخذ بالمنهج الإنتقائي ،أما بشأن غياب نظرية فلسفية واضحة المعالم لعلم الإدارة العامة تساعد الباحث على الوصف والتحليل والقياس للظاهرة موضع البحث،فعادة ما يثار هذا النقد وعادة ما يتم الرد عليه من زاويتين رئيسيتين: تتعلق أولهما بالحديث عن غياب النظريات وضعفها بصفة عامة في العلوم الإجتماعية نظراً لطبيعة هذه العلوم وإختلافها عن العلوم الطبيعية،ومن ناحية أخرى فأن الإدارة العامة مهنة تحتاج إلى حلول واقعية وليس إلى نظريات مثالية غير قابلة للتطبيق.

خامساً.. منهجية البحث:-

سيتم الإستعانة بالمناهج والمداخل البحثية التالية في هذا البحث:-

1 ــ المنهج التحليلي:- وذلك لمساعدتنا في تحليل أثار ونتائج المتغيرات الدولية وإنعكاساتها على تغير وظائف الدولة وعلى علم الإدارة العامة وذلك بالإنتقال بين مستويات التحليل المختلفة.

2ــ المنهج المقارن:- بغية الوقوف على أوجه الشبه والإختلاف بين الأنظمة الإدارية العامة وإمكانية وضع تصور شامل للمؤسسات والأجهزة الإدارية ووظائف كل منها في أي نظام سياسي ومعرفة العوامل المؤثرة فيها، كما أن النظريات بما تتطلبه من تعميمات لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال المقارنة.

كما تمت الإستعانة ببعض المداخل البحثية في هذا البحث هي:ــ

1 ــ المد خل البيئي:- وذلك لدراسة أثر العوامل البيئية في طبيعة الأنظمة الإدارية المختلفة، من حيث الظروف والمستجدات الدولية الراهنة والتي تمثل القوة الدافعة الأساسية وتأثيرها على الدولة وعلم الإدارة العامة.

2ــ مدخل النظم:- لمعرفة الضغوطات التي يتعرض لها النظام الإداري من خلال البيئة المحيطة محلياً ودولياً التي قد تكون في صورة مطالب أو موارد أو تأييد أو معارضة ومعرفة إستجابات النظام الإداري لها والتي تمثل مخرجات النظام.

3 ــ المدخل التاريخي:ــ يسهم هذا المدخل في معرفة نشأة علم الإدارة العامة وتتبع مراحل تطوره التاريخي وأطره الفكرية و النظرية.

تاسعاً... خطة البحث:ــ

أولاً:ــ المنظورات الفكرية التقليدية لعلم الإدارة العامة.

ثانياً:ــ المنظورات الفكرية الحديثة في ظل تغير الدولة.

ثالثاً:- إستشراف مستقبل علم الإدارة العامة.

أولاً :ــ المنظورات الفكرية التقليدية لعلم الإدارة العامة:ــ

تعود جذور المعرفة العلمية لحقل الإدارة العامة إلى عام 1887م، حيث عادة ما يؤرخ لهذا العلم بمقالة (ودرور ويلسون WOODROW-WILSON) الشهيرة " دراسة الإدارة العامة THE STUDY OF ADMINISTRATION"، والتي تعتبر باكورة الكتابات النظرية حول علم الإدارة العامة التي أثارت في جوهر تحليلها العلاقة بين الإدارة العامة والسياسة، فقد طالب ويلسون بضرورة التركيز على دراسة كيفية إدارة الحكومة وطرح عدة تساؤلات أساسية كانت على النحو التالي: جمعة: (1999،ص66).

س/ ما الذي يمكن أن تقوم به الحكومة بنجاح؟. وكيف يمكن أن يكون لدينا إدارة حكومية جيدة؟. وكيف يمكن أن يكون لدينا حكومة تعمل بكفاءة أعلى وتكلفةأقل؟.

وفي محاولته للإجابة على هذه التساؤلات ركز ويلسون على ضرورة الفصل بين السياسة والإدارة، وإنتقد باحثي العلوم السياسية الذين يعكفون على صياغة الدساتير ووضعها حيث يركزون على الجانب السياسي من عمل الحكومة ويهملون الجانب الإداري ويغفلونه في هذه العملية، ومن هذا المنطلق ورغبة في إبرازالجانب الإداري – أكد ويلسون على إن صياغة الدساتير ووضعها هي عملية تتسم بالسهولة إذا ما قورنت بإدارة وتطبيق هذه الوثائق السياسية وفي سياق تأكيده على ضرورة الفصل بين السياسة والإدارة،أشار ويلسون إلى أهمية إعتماد معايير الكفاءة والخبرة في إختيار العاملين بالإدارة الحكومية لا على أساس الإنتماء الحزبي أو التوجه الإيديولوجي، كما أكد على إن الإدارة الحكومية الجيدة هي الإدارة التي تتشابه مع الإدارة في مؤسسات القطاع الخاص درويش:(1995،ص36).ومن خلال التفحص والتحليل والقراءة المتأنية لأفكار ويلسون من جانب وتتبع تطورالإدارة العامة في القرن الواحد والعشرين من جانب أخر، يلاحظ مدى التشابه بين أفكار ويلسون والأفكار المطروحة الآن في حقل الإدارة العامة، الأمر الذي يجعلنا نقول بأنه ومنذ عام 1887م وحتى الآن، يطرح علم الإدارة العامة نفس التساؤلات في محاولة لخلق تراكم معرفي يسمح بالإجابة على هذه الأسئلة، كما أن هذه الدراسة تنطلق أساساً من أن تطور علم الإدارة

العامة كان مرهوناً بالإجابة على هذه التساؤلات، والتي لم تكن ترفاً علمياً،بل كانت بالأساس رد فعل لمشاكل واقعية إرتبطت إرتباطاً و ثيقاً بدور الدولة والتغيرات التي صاحبت هذا الدور، سواء بالتوسع أو الإنحسار،وبالرغم من وجود إجماع على إن جذور علم الإدارة العامة تعود إلى" وودرو ويلسون" ومقالته المشهورة،وإذا ما حاولنا الإنتقال إلى دراسة النماذج الفكرية للإدارة العامة نلاحظ إن أدبيات الإدارة العامة تزخر ببعض الدراسات التي حاولت التأصيل للنماذج الفكرية "PARADIGMS" لعلم الإدارة العامة مثل: دراسة بيير كرمر PERRY KRAEMER ودراسة شفار تز SHAFRI HYDY، حيث لوحظ أن أغلب هذه الدراسات قدمت ما بين أربعة أوخمسة نماذج فكرية لحقل الإدارة العامة منذ نشأة العلم في عام1887م وحتى الآن، حيث أعتمدت جل الدراسات في تصنيفها لهذه النماذج الفكرية على ما يدرسه العلم ؟ وأين يدرسه ؟.رشيد:(1996،ص28).

ولقد قدمت أغلب هذه الدراسات التقليدية النماذج التالية:

المنظور الفكري الأول: (ثنائية السياسة / الإدارة) 1900- 1926م.

- يطالب هذا المنظور بالفصل بين السياسة والإدارة ويمثل ثنائية السياسة والإدارة، وينطلق من أفكار وودرو ويلسون وكتابات فرانك قودناو-FRANK GOOD NOW، التي تحدد وظيفتان متمايزتان: الأولى هي صنع السياسات وهي الوظيفة المعبرة عن الإدارة السياسية للدولة، والثانية تتمثل في تنفيذ هذه السياسات وهذا هو مجال الإدارة العامة، كما ترتب على هذا المنظور إنقسام العلوم المتعلقة بالإدارة العامة إلى مجموعة علوم تدرس بواسطة المتخصصين في الإدارة العامة مثل: نظرية التنظيم وإعداد الميزانية وشؤون الأفراد، بينما ترك لعلماء السياسة تدريس النظام السياسي والسلوك القضائي والإدارة والحكم المحلي ومؤسسة الرئاسة، أما فيما يتعلق بوحدة التحليل فقد ركز هذا المنظور على الحكومة بالطبع والبيروقراطية كوحدة للتحليل ومرد ذلك تأثير كتابات التي

نشرت بعد وفاته في عام 1922م، وإختيارهم للبيروقراطية كوحدة للتحليل. معروف: (1995، ص2).

المنظور الفكري الثاني: (مباديء الإدارة):27-1937م.

أكد هذا المنظور على علمية الإدارة العامة من خلال التركيز على فكرة وجود مباديء علمية تحكم الإدارة تتسم بالعمومية والشمول ويجب على العاملين والمهتمين بحقل الإدارة العامة إكتشافها وتطبيقها لتحقيق أهدافها الرئيسية ووصفت بالعمومية والشمول لأنها مباديء صالحة للتطبيق في أي مكان بغض النظر عن الإختلافات الثقافية أو البيئية أو النظام السياسي أوالإنتماء العرقي أو الإيديولوجي أو التقدم الحضاري أوالإطار المؤسسي و يلاحظ أن منظور مباديء الإدارة أهتم أساساً بمحاولة الإجابة على سؤال " ماذا يدرس علم الإدارة العامة ؟"، وحدد جوهر العلم في مجموعة من المبادئ العامة التي يمكن تطبيقها في أي مكان، ومن المآخذ على هذا المنظور عدم تحديد وتوضيح ماهية وحدة التحليل التي يرتكز عليها، كما وجهت له عدة إنتقادات أخرى، منها الإرتباط بفكرة حتمية الفصل بين السياسة والإدارة وحسم الأمر عندما أكد على أن أي نظرية في الإدارة العامة هي نظرية في العلوم السياسية،كما أن مباديء الإدارة في حقيقتها متناقضة وأنه لا يوجد مباديء علمية للإدارة العامة يمكن تطبيقها في كل مكان وأي زمان وعدم الإتفاق والإجماع على فكرة العمومية في مباديء الإدارة العامة والتأكيد على ضرورة مراعاة عناصر الخصوصية والأخذ في الإعتبار بها عند دراسة المنظمات، بمعنى التركيز على شخصية الأفراد وثقافة المنظمة والبيئة الخارجية المحيطة وغير ذلك من المؤثرات الموجودة، كما أن منهاجية التحليل في هذا المنظور أعتمدت في الأساس على دراسة الحالة وكانت أغلبها وصفية لا تؤدي إلى بناء نظري مترابط وقوي لعلم الإدارة العامة.

المنظور الفكري الثالث:(الإدارة العامة كجزء من العلوم السياسية):50-1970م.

جاء بروز هذا المنظور كرد فعل للإنتقادات الموجهة لأدبيات الإدارة العامة في الفترة السابقة ونتيجة للرد على التحديات التي تواجه علم الإدارة العامة ومن هذا المنطلق نشأ هذا المنظور الفكري الثالث ليرى إن الإدارة العامة كجزء من العلوم السياسية وأصبحت السياسات العامة بمثابة الرابط بين العلمين وإن ظلت الإدارة العامة ينظر إليها كحقل فرعي للعلم الأم " العلوم السياسية "، وكنتيجة طبيعية لتأثير المدرسة السلوكية التي هيمنت على العلوم الإجتماعية في ستينيات القرن الماضي ظهرت علوم جديدة في حقل الإدارة العامة مثل: الإدارة العامة المقارنة،وإدارة التنمية، وتعد كتابات(وولدو WALDO)و(هييدي HEADY)،من أهم الكتابات التي وضعت الإطار النظري لهذا النموذج الفكري خاصةكتابه"الإدارةالعامةوالديمقراطية: منظور مقارن ". أبوزيد:(1988،ص43).

المنظور الفكري الرابع: (الإدارة العامة كجزء من العلوم الإدارية) 56– 1970م .

تزامن ظهور هذا المنظور في نفس فترة ظهور المنظور الفكري الثالث الذي يعتبر إن الإدارة العامة جزء من العلوم السياسية حيث يرى هذا المنظور الإدارة العامة بأنها جزء من العلوم الإدارية ويلاحظ أن هذا المنظور يعبر عن أزمة هوية الإدارة العامة ومحاولته الإنضمام إلى العلوم الإجتماعية القريبة منه وكمحاولة للتخلص من القيود المفروضة من قبل العلوم السياسية سواء على المستوى النظري أو المؤسسي، حيث طالب أنصار هذا المنظور بالتعامل مع الإدارة العامة بإعتبارها أحد فروع العلوم الإدارية وعملوا على توثيق علاقاتهم بأقسام إدارة الأعمال إدارة المنظمات الخاصة، وعادة ما يحدد الإطار التاريخي لبداية هذا المنظور بعام 1956م،حيث سمح لأول مرة للمتخصصين في علم الإدارة العامة بنشر دراساتهم في دورية العلوم الإدارية، وأصبحت وحدة التحليل في هذا المنظور هي المنظمة من جديد وساعد على التركيز على المنظمة ونظرية التنظيم كتابات كل من: سيمون SIMON، جيمس جي مارش JAMES J MARCH ، عن المنظمات سنة1958م، وكتابات مارش و ريشارد كارت RICHARD

CYERT،عن النظرية السلوكية للمنظمة عام1963م، وكتابا جيمس طومبسون JAMES THOMPSON المعنون: المنظمات في حالة حركة عام 1967م،ومن الملاحظ إن الدراسات التي تناولت هذا المنظور ركزت على حركتين أساسيتين هما: حركة الإدارة العامة الجديدة NEW-PUBLIC-ADMINISTRATION، وحركة العلم والمجتمع SCIENCE AND SOCIETY، وفيما يتعلق بحركة الإدارة العامة الجديدة أهتم أنصار هذا المنظور بتحديد طبيعة دورها في محاولة لتقييم وضع علم الإدارة العامة وكيف يمكن دفعه حتى يستطيع تحديد هويته كعلم له إطاره الفلسفي الذي يحكم بناءه النظري، حيث يمكن النظر إلى حركة الإدارة العامة الجديدة ليس فقط بإعتبارها محاولة لوضع الإطار الفلسفي لعلم الإدارة العامة ولكن هي في حقيقة الأمر محاولة لإعلان إستقلالية علم الإدارة العامة عن العلوم السياسية وإدارة الأعمال، كما أن أنصار هذا المنظور أهتموا بحركة العلم والمجتمع، حيث يرون أن الفضل يعود إلى المقررات الدراسية العلمية في الجامعات الأمريكية التي تناولت التداخل بين العلم والمجتمع وتركيزها على مفاهيم مثل: الديمقراطية، البيروقراطية، الإدارة والتكنولوجيا، السلطة والديمقراطية، وبالتالي الحديث عن علم الإدارة العامة بإعتباره ترجمة واقعية لمفهوم العلم البيئي،وعلى الرغم إن هاتين الحركتين لم يقدر لهما الإستمرار لفترة زمنية طويلة إلا إنهما أسهما بطريقة مباشرة في محاولة إعادة إستقلالية علم الإدارة العامة. أبوزيد:(1988، ص49).

المنظور الفكري الخامس: (الإدارة العامة كإدارة عامة):1970 وحتى الآن.

يمكن القول بأن بداية هذا المنظور كانت قائمة أساساً على التأكيد بإستقلالية علم الإدارة العامة في مواجهة العلوم السياسية والعلوم الإدارية،وظهرت العديد من الكتابات التي تؤكد ذلك مثل: كتابات ديفيد روز نبلوم DAVID ROSENPLOM، و شهدت الفترة من 73-1978م إزدياد أقسام الإدارة العامة حيث كان إقبال الطلاب على الإلتحاق بها كبيراً، ومثلث نظرية التنظيم وتحليل السياسات العامة الأساس لعلم الإدارة العامة، وفي بداية الثمانينات من القرن

الماضي شهدت تحولاً جذرياً، حيث لم تصمد إستقلالية علم الإدارة العامة طويلاً وسرعان ما هيمنت مدارس فكرية جديدة قائمة بالأساس على التداخل بين إدارة الأعمال والإدارة العامة إلى حد أصبح معه مصير الإدارة العامة موضع تساؤل وبدأت العديد من كليات وأقسام الإدارة العامة يغير من إسمها لتصبح كليات للسياسة العامة أو الشؤون العامة في محاولة للبقاء. لامة والعجيل:(2014،ص48).

والخلاصة، من خلال العرض الموجز السابق للمنظورات الفكرية يمكن رصد الملاحظتين التاليتين: الملاحظة الأولى: جميع النماذج الفكرية التي تم تناولها والإشارة إليها هي نماذج متكررة في أغلب الدراسات والأدبيات المختصة في علم الإدارة العامة، والتأصيل النظري لهذا الحقل سواء المكتوب باللغة الإنجليزية أو اللغة العربية وهذا يعكس وجود إجماعاً علمياً على حدود هذه النماذج الفكرية والفترة الزمنية التي واكبت ظهورها وإختفائها.

الملاحظة الثانية: على الرغم من أهمية هذه النماذج الفكرية في فهم تطور علم الإدارة العامة ونشأته إلا أنه يشوبها بعض نقاط الضعف من أهمها عجز هذه النماذج من الإجابة عن السؤالين اللذين يشكلان محور بناء هذه النماذج وهما: ماذا يدرس علم الإدارة العامة ؟ وأين ؟،و على أي مستويات التحليل ،ومن خلال ما تقدم: يتضح جلياً بأن الأدبيات المختلفة في عرضها لمنظورات الإدارة العامة أعطت الإنطباع بأن دراسة الإدارة العامة هي دراسة وصفية بالأساس وأنها تفتقد إلى قوة المنهاجية، فلم تأخذ منهاجية التحليل إهتماماً كبيراً في تحليل المنظورات الفكرية بالرغم من أن منهاجية البحث هي أحدى نقاط التمييز بين المنظورات الفكرية بعضها البعض، فعلى سبيل المثال في العلوم السياسية كان يعتمد على إستخدام المنهج المقارن في ستينيات القرن الماضي كحداً فاصلاً بين المنظور التقليدي في العلوم السياسية الذي كان يعتمد على دراسة الحالة والمنظور السلوكي الذي إعتمد بالأساس على المنهج المقارن وعلى الأسلوب الكمي في التحليل،ويمكن تفسير عدم إيلاء المنهاجية الإهتمام اللازم بعدم حدوث تغيير منهجي في دراسة الإدارة العامة طوال القرن الماضي، وبغض النظر عن صحة التفسيرات من

عدمها يظل هناك قصور في عرض معالجة الأدبيات لمنهاجية البحث في الإدارة العامة.

ثانياً:ـ المنظورات الفكرية الحديثة في ظل تغيردورالدولة.

نظراً لإرتباط علم الإدارة العامة الوثيق بالدولة ودورها ومحاولته حل المشاكل العملية التي تواجهها وصولاً إلى تسيير وتصريف الشؤون العامة بكفاءة وفعالية، وإن أي محاولة لفهم تطور علم الإدارة العامة أو مستقبله، لابد وأن تكون في سياق تغير دور الدولة سواء بالتوسع أو الإنحسار وبعيداً عن الإتهام بالسببية الواحدة وإعترافاً بوجود عوامل أخرى قد تكون مهمة لفهم المنظورات الفكرية لأي علم أو التحول من منظور فكري إلى أخر، فإختيار المتغيرات التابعة أو الأصيلة أو التركيز على مفهوم دون الآخر يعد إنعكاساً لإختيارات الباحث وفرضيات الدراسة، ومن هذا المنطلق سوف يتم تقسيم المنظورات الفكرية لعلم الإدارة العامة في ظل تغير دور الدولة إلى ثلاثة منظورات أساسية هي:- منظور كفاءة الإدارة – أو الإدارة الكفء ومنظور الإدارة الكفء العادلة و منظور من كفاءة الإدارة إلى كفاءة الحكم والإدارة معاً. جمعة:(1999، ص74).

يجسد المنظور الفكري الأول عملية بناء أو توسيع قدرات الإدارة العامة لتلائم وظائف الدولة في تلك الفترة من تنظيم البرامج الحكومية وإصدار الأوامر وإتخاذ القرارات وإعداد الميزانية وتحفيز العاملين وكيفية قدرة الدولة على القيام بتلك العمليات بأعلى كفاءة وأقل تكلفة، ويعكس المنظور الفكري الثاني توسع دور الدولة الذي صاحبه توسع في الإدارة العامة كماً وكيفاً ويحاول أن يضيف بعداً إجتماعياً بحيث تصبح الإدارة الجيدة هي الإدارة التي تعمل بأعلى كفاءة وأقل تكلفة وتحقق العدالة الإجتماعية، أما المنظور الفكري الثالث فيعبر عن الإحباط من النتائج المترتبة على هيمنة الدولة وإتساع دورها بالإضافة إلى فقدان الثقة في الوظيفة العامة وقدرتها على العطاء والعمل بكفاءة، ومن ثم فهو يعبر عن الدعاوي والسياسات المعبرة عن إنحسار دور الدولة ويطالب بإصلاح متكامل لنظم

الحكم والإدارة معاً، ونناقش هذه المنظورات من خلال تعبيرها عن إنعكاس تغير دور الدولة على الإدارة العامة مثل: العلاقة بين السياسة والإدارة والعلاقة بين الخاص والعام وغيرها من القضايا الأخرى.

المنظور الفكري الأول: (منظور كفاءة الإدارة / أو الإدارة الكفء):-

يتفق الجميع على وجود علاقة وثيقة بين دور الدولة من جانب وتطور الإدارة العامة سواء على المستوى الأكاديمي كحقل علمي أوعلى مستوى الممارسة كمهنة من جانب أخر، فعلى سبيل المثال: عندما سادت أفكار حرية التجارة ودعاة مبدأ " دعه يعمل دعه يمر"، كان دور الدولة محدوداً فقط في حماية المواطنين وتوفير الأمن لهم وتركت وظائف الدولة الأخرى إلى قوى السوق، الأمر الذي أدى إلى تحجيم الإدارة العامة سواء من حيث الحجم أو الوظيفة، ونتج عن قيام الثورة الصناعية عدة أبعاد إقتصادية وسياسية وإجتماعية حتمت المزيد من تدخل الدولة وأصبحت الفلسفة القائمة على محدودية دور الدولة وسيطرة قوى السوق غير متلائمة مع إحتياجات المجتمع الجديدة، فلقد كان للتوسع في الصناعة والمواصلات ووسائل الإعلام والإتصالات الحديثة كالتلغراف والتليفون والراديو والصحف أبلغ الأثر في تكثيف الحاجة إلى وجود جهاز إداري يساند الدولة في وظيفتها الجديدة كدولة راعية ومنظمة للأنشطة الإجتماعية المختلفة،ولقد ساعدت الأفكار المصاحبة للثورة الصناعية والأثار المترتبة عليها في زيادة الإنتاج والأرباح الأمر الذي أدى إلى إدراك رجال الأعمال والصناعة إلى أن كفاءة الإدارة من أهم العوامل التي تضمن أرباحاً متزايدة، كما أن نجاح مشروعاتهم مرتبط إلى حد كبير بقدرة الحكومة على تهيئة وتجهيز البنية الأساسية لهذه المشروعات وأصبح واضحاً حاجة كل من الحكومة والصناعة لإدارة عامة ذات كفاءة عالية، ومع تطور الدولة في بدايات القرن الماضي ظهرت حركة الخدمة العامة PUBLIC SERVICE (MOVEME)، داخل الجامعات الأمريكية مطالبة بإعداد الكوادر الإدارية المؤهلة التي تستطيع دعم الإدارة الحكومية لتتمكن من أداء واجباتها بالصورة المثلى وواكب الفترة (1900-1920م) زيادة حجم العاملين في الحكومة الأمريكية

من مليون موظف فقط إلى ثلاثة ملايين، كما زاد حجم الإنفاق الحكومي من 1.5 بليون دولار إلى 9 بليون دولار، وفي نفس الفترة تقريباً زادت نسبة حصة الإنفاق الحكومي من الناتج القومي الإجمالي في ألمانيا من 10%إلى 31%، وفي فرنسا من 15% إلى 19%، وفي بريطانيا من 10% إلى 24%،وهو ما يوضح بطبيعة الحال مدى الدور الذي بدأت تقوم به الدولة في مختلف الأنشطة، ويعكس منظور كفاءة الإدارة بداية تدخل الدولة والتوسع التدريجي في هذا الدور منذ بداية القرن العشرين وحتى منتصفه حيث سادت في هذه الفترة العديد من الأحداث أدت إلى تعاظم وإزدياد دور الدولة ومن أهمها:-جمعة:(1999،ص75). 1ـ التغيرات التي صاحبت الحرب العالمية الأولى في النظم السياسية لبعض الدول الأوروبية التي ساهمت في زيادة دور الدولة وسيطرتها على الأنشطة الإقتصادية،مثل الثورة البلشفية في روسيا عام 1917م التي ألغت الملكية الخاصة،وتحول العديد من الدول من الزراعة إلى الصناعة،وكل ذلك يتطلب إزدياد نشاط الدولة وبالتالي الحاجة إلى الإدارة العامة.

2 ـ الكساد الإقتصادي الكبير الذي أصاب معظم دول العالم في ثلاثينيات القرن الماضي وماترتب عليها من إنهيار في إقتصاديات الدول الغربية أنذآك، وترتب على ذلك التخلي على بعض مبادئ الإقتصاد الحر وحتمية تدخل الدولة لتنظيم وتخطيط أوجه النشاط الإقتصادي في محاولة للخروج من هذه الأزمة الإقتصادية والتخفيف من أثارها الإجتماعية حيث تطلب ذلك تدعيم السلطة التنفيذية والجهاز الإداري للدولة حتى يتسنى القيام بالبرامج والسياسات الإقتصادية من أجل إستعادة الإنتعاش الإقتصادي الحر.

3 ـ نشوب الحرب العالمية الثانية ساعد على زيادة تدخل الدولة من أجل تعزيز سيطرتها على الموارد والثروات المتاحة لديها وأحكام قدرتها على تعبئة الجيوش لمواجهة تداعيات المعارك،وخلال فترة الحرب صدرت العديد من التشريعات التي منحت السلطة التنفيذية إختصاصات أوسع في العديد من الدول مثل: إنجلترا، سويسرا، وإستمرت هذه العملية بعد نهاية الحرب حتى تتمكن الدولة من القيام

بأعمال البناء والإنشاء وإعادة التعمير وإحياء الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية في البلاد وتعويض وإعانة المتضررين من الحرب وهذا الأمر يتطلب إنشاء مزيد من الهيئات والمؤسسات الإدارية للقيام بهذه المهمة ،والسؤال المحوري الذي يرتكز ويقوم عليه منظور كفاءة الإدارة هو:كيف يجب أن تدار الحكومة ؟. رشيد:(1996،ص32).

والإجابة التي يتبناها أنصار هذا المنظور هي،رشيد:(1996،78).، إن الحكومة يجب أن تدار بأقصى كفاءة وأقل تكلفة، وللوصول إلى هذا الهدف فلابد من وضع القواعد العلمية التي ترسي دعائم الإدارة العامة وتمكن القائمين عليها من تحقيق الهدف والوصول إلى إدارة عامة أفضل،ومن هذا المنطلق يمكن القول: بأن محاولة خلق علم الإدارة العامة كان يهدف إلى الحاجة الواقعية العملية التي حتمت وجود إداريين ذوي كفاءة عالية، وعلى الرغم من إن علم الإدارة العامة إستمد أهميته وفقاً لهذا المنظور من خدمته لدور الدولة وليس لوجود قدرات خارقة في التنظير وبناء النظريات، إلا إن هذا المنظور حوى بذور أو أساسيات علم الإدارة والتي جاءت أساساً من ممارسين للإدارة العامة أو مزيج من الممارسين والأكاديميين وقد تجلى ذلك فيما يلي:

1 ــ أفكار ويلسون WILSON، عن ضرورة أن يكون إختيار العاملين في الإدارة على أساس الكفاءة أو الجدارة لا على أساس الإنتماء الحزبي أو الإيديولوجي، والتي توافقت مع مطالب الإصلاح الإداري التي ظهرت مع تقديم تقرير (بندلتون 1883م)، الذي تم التأكيد فيه على أهمية أن يكون التعيين الوظيفي مستنداً إلى أسس الجدارة والإستحقاق.

2 ــ أفكار جود ناوGOOD NOW، عن الفصل بين السلطات الوظيفية السياسية والإدارية أو التنفيذية للدولة.

3 – أفكار تايلور، عن الإدارة العلمية ووجود طريقة واحدة مثلى لإنجاز الأعمال والإنتاج وأهمية إتباع الأساليب العلمية، فلقد أكد تايلور على أن تحقيق كفاءة الإدارة يمكن أن يتم عن طريق إستخدام أسلوب إداري منظم قائم على مجموعة من الأسس العلمية الصحيحة صالحة للتطبيق على كافة المستويات والأنشطة الإدارية والتي تقوم على ترشيد العملية الإدارية واختصار الوقت وإعطاء الإدارة مسئوليات أكثر في الإشراف والتخطيط.

نلاحظ وبصفة عامة إن أفكار هؤلاء الرواد تحمل العمومية والتجرد التي هي أهم مكونات العلم، كما إنها قدمت إجابة للسؤال المحوري لهذا المنظور متمثلة في العناصر التالية: الدعوة إلى علم جديد يواجه مشكلات الدولة وهو علم الإدارة العامة والتأكيد على إن الإدارة العامة لها وظيفتها التي تمارس في الأجهزة الإدارية المختلفة لسلطات الدولة الثلاث والوصول إلى إدارة حكومية ذات كفاءة عالية لا يتحقق إلا بوضع ضوابط تضمن حسن إختيار العاملين فيها وتدعيم الشكل التنظيمي أو المؤسسي للمنظمات الحكومية وتمثل الإدارة المالية حجر الزاوية في الإدارة الجيدة، وبعد الحرب العالمية الأولى تحولت العديد من الدول من دول زراعية إلى دول صناعية وبالتالي إزداد نشاط الإدارة العامة ليتلائم ويتماشى ودور الدولة الجديد وتوسع وزاد حجم المنظمات العامة، وركز علم الإدارة العامة في محاولته الإجابة عن سؤال: كيف يجب أن تدار لحكومة؟، على التنظيم والتحكم والسيطرة، فإزدياد حجم المنظمات العامة، جعل علم الإدارة العامة يهتم بأشكال و هياكل تنظيمية وأساليب لأحكام السيطرة على هذه المنظمات، وهنا وجدت كتابات ماكس فيبر عن البيروقراطية عام 1922م مكانها في قلب علم الإدارة العامة في ذلك الوقت،وأصبحت البيروقراطية هي وحدة التحليل الأساسية للمنظور الفكري كفاءة الإدارة وهي الضمان لتحقيق الكفاءة بإرتكازها على الحيادية والرشادة وإتباع اللوائح والتعليمات، وقد تأثرت كتابات هذا المنظور الفكري بثلاث مدارس فكرية هي: مدرسة مبادئ الإدارة ومدرسة الإدارة العلمية

ومدرسة العلاقات الإنسانية كما أن أنصار منظور كفاءة الإدارة ركزوا على حرفية الإدارة من جانب والمبادئ المؤسسة لعلم الإدارة من جانب أخر.

المنظور الفكري الثاني: الإدارة الكفء العادلة.

شهدت فترة الستينيات من القرن الماضي إتساع دور الدولة وظهور دولة الرفاهة، كنتيجة طبيعية لأحداث كالحربين العالميتين والكساد الإقتصادي التي تركت بصماتها على حجم ونطاق عمل الحكومة وزيادة حجم القطاع العام وأصبحت المنظمات الحكومية أكثر عدداً وإزدادت آمال وتطلعات المواطنين وتوقعاتهم لما يمكن أن تقوم به الحكومة، بحيث أصبح يطلق على تلك الفترة التاريخية ثورة التوقعات المتزايدة، حيث أدى التدخل المتزايد للحكومة في المجالات الإقتصادية المختلفة إلى الشعور بالثقة بين المواطنين في الأداء الإداري للحكومة وقدرتها على تحقيق حياة أفضل، وبطبيعة الحال عندما تفوق توقعات المواطنين أداء الجهاز الإداري يحدث عدم الإستقرار السياسي الذي يأخذ عدة صور وأشكال تتمثل في حركات المعارضة وأحدث الشغب والمظاهرات والإحتجاجات، حيث تميزت فترة الستينيات ببروز الحركات الطلابية والحركات الإجتماعية التي طالبت الدولة بالمزيد من الإستجابة إلى مطالب المواطنين،وفي هذا الإطار كان يتحتم على الإدارة العامة مواكبة التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، لذلك ظهر منظور الإدارة الكفء العادلة الذي طالب بأن تكون العدالة والمساواة أساس كفاءة الإدارة.

ويتمثل السؤال المحوري لهذا المنظور في: لمن يتم تحقيق أقصى كفاءة بأقل كلفة ؟ وفي أية مجالات أو خدمات ؟. رشيد: (1996،ص86).

إن أساس منظور الإدارة الكفء العادلة هو إرساء البعد الإجتماعي في الإدارة، أي نحو إدارة عامة أكثر إستجابة لمطالب المواطنين، لذا ظهرت وبرزت الدراسات المتعلقة بالميزانية وتخصيص الموارد من قبل الدولة بما يكفل تحقيق

العدالة وإنتشرت الدراسات حول التنظيم والجوانب السلوكية داخل المنظمة، كما ركز المنظور على مفهوم الصالح العام PUBLIC INTEREST، جمعة:(85،1999)،وكذلك الحال لمفهوم البيروقراطية الذي ظل على نقس الدرجة من الأهمية، حيث إن إتساع حجم المنظمات الإدارية وتعدد البرامج الحكومية دفع البعض لدراسة مراحل تطور البيروقراطية ومدى كفاءتها بالمنظمات الكبيرة، ومن أهم المدارس الفكرية لهذا المنظور ما يلي:

1 – المدرسة السلوكية:

تسعى المدرسة السلوكية إلى الوصول بالعلوم الإجتماعية إلى مصاف العلوم الطبيعية من حيث دقة التحليل والقدرة على القياس والتفسير والتنبؤ، كما ساد هذه الفترة محاولات لإعادة تقييم مدى قرب العلوم الإجتماعية من مفهوم "العلم " كما تطرحه المدرسة السلوكية، وإنطلاقاً من هذا ثارت العديد من التساؤلات حول حالة علم الإدارة العامة بوصفه علماً إجتماعياً، ومع ظهور المدرسة السلوكية إنتقلت وحدة التحليل من المنظمة إلى الفرد وأصبح المنهج المقارن هو الأساس، حيث إن سعي المدرسة السلوكية لأن تكسب العلوم الإجتماعية البناء النظري ودقة التحليل المتوافرة لدى العلوم الطبيعية جعل أنصار المدرسة السلوكية يؤلون أهمية قصوى للمنهاجية وخاصة المنهج المقارن إنطلاقاً من أن النظريات بما تطلبه من تعميمات لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال المقارنة، وركزت المدرسة السلوكية على الحيادية والموضوعية وتبنت أساليب التحليل الكمي و يلاحظ أن ظهور المدرسة السلوكية تزامن مع فترة حركات الإستقلال للعديد من دول العالم الثالث وزيادة الأعباء على حكومات هذه الدول من أجل إعادة البناء وتوفير المتطلبات والإحتياجات الأساسية لمواطنيها وكان المنهج المقارن وسيلة لمعرفة كيف واجهت نظم سياسية مختلفة (دول صناعية / دول نامية) مشاكل مشابهة، كما أن المنهج المقارن يمثل عوناً لدراسة آليات مواجهة دول معينة متشابهة في الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية لمشاكل واحدة. لامة والعجيل:(2014،ص50–51).

2– مدرسة تحليل السياسات العامة :–

ترجع نشأة تحليل السياسات العامة إلى " هارولد لاسويل LASS WELL " وكتابه "علم السياسة THE POLICY SCINCE" الذي ظهر في خمسينيات القرن العشرين وكان العلم مرتبطاً إلى حد كبير بالعلوم السياسية وخاصة بمادة نظام الحكم الأمريكي، ومع ظهور المدرسة السلوكية تزايد الإهتمام بمنهج تحليل النظم في العلوم السياسية الذي أهتم بتحليل مدخلات ومخرجات النظام السياسي، وفي بداية السبعينات ظهرت الدعوة إلى ضرورة التركيز على تحليل مخرجات النظام السياسي خاصة السياسات العامة، ولقد ساعد على هذا التطور تفاقم المشاكل الإجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية بين السود والبيض والتورط الأمريكي في حرب فيتنام، حيث ظهرت الحاجة داخل المؤسسات الحكومية الأمريكية إلى تحليل هذه المشكلات ومحاولة صياغة السياسات التي تعالجها، لذلك سرعان ما أضحت دراسات تحليل السياسات العامة ومهنة محلل السياسات تحظى بأهمية كبرى داخل مراكز المعلومات والإستخبارات ومراكز البحوث، وكثيراً ما قام محللو السياسات بمراكز المعلومات والإستخبارات والمراكز البحثية بصياغة سياسات ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العديد من القضايا والمشاكل خاصة التضخم والبطالة والإنفاق الحكومي ومشاكل التجارة الدولية والشرق الأوسط، ومنذ ذلك الحين وعلى مدار أربعين عاماً حدث الكثير من التطوير في منهاجية البحث المرتبطة بالسياسات العامة، كما برزت السياسات العامة كحقل علمي له ملامحه المستقلة وكأسلوب للتحليل يستخدم بواسطة العلوم الإجتماعية الأخرى ونقطة إلتقاء بين العديد من العلوم الإجتماعية كالإقتصاد والسياسة والإجتماع والإدارة وغيرها من العلوم، كما تمثل مرحلة تنفيذ السياسات نقطة الإلتقاء بين تحليل السياسات وعلم الإدارة العامة، وذلك لأنه مهما كانت السياسات أو البرامج جذابة ومفيدة لا طائل من ورائها إذا لم تكن من الناحية الإدارية قابلة للتطبيق ومرغوباً في تحقيقها إدارياً، فهناك العديد من السياسات الجيدة من الناحية النظرية ولكن عادة ما تفشل عند تطبيقها، وبصفة عامة، فقد أصبح ينظر للسياسة العامة

على إنها محور الإدارة العامة، وعندما إحتدم الجدل حول هوية الإدارة العامة كعلم أغلقت العديد من كليات الإدارة العامة وكانت السياسات العامة هي البديل حيث أنشئت الكليات والأقسام بالجامعات لدراسة تحليل السياسة العامة. غانم:(1998،ص39).

3- مدرسة الإدارة العامة الجديدة

NEW PUBLIC ADMINISTRATION .

نظراً للأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر ستينات القرن الماضي المتمثلة في حالة عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي والتورط في حرب فيتنام، وإزدياد الوعي لدى الأقلية السوداء وظهور عدة جماعات وحركات تطالب بحقوق الأقليات وتحسين ظروفهم الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وسادت حالة من السخط وعدم الرضاء على سياسات الحكومة الأمريكية الخارجية منها والداخلية،واستطاعت وسائل الإعلام خاصة المرئية من خلال عملية حصر أعداد الجنود الأمريكيين المتوفين يومياً وإذاعتها بصفة دورية من خلال البرامج الإخبارية من حشد وتعبئة المواطنين ضد سياسات الحكومة وساد عدم الرضاء عن أداء الحكومة وعدم الثقة في النظام السياسي بصفة عامة، أفندي:(1998،ص16)، ولقد ألقت هذه الأحداث بظلالها على علم الإدارة العامة ، فقد ظهرت حركة الإدارة العامة الجديدة في نهاية الستينات من القرن العشرين لبحث حالة علم الإدارة العامة الذي وصفه "ولدوو" بأنه: علم في حالة ثورة، ودعا لعقد مؤتمر للشباب البحاث في حقل الإدارة العامة تحت رعاية مجلة الإدارة العامة وكلية ماكسويل في جامعة سيراكيوز بالولايات المتحدة الأمريكية حيث تم تجميع أوراق المؤتمر في كتاب بعنوان: الإدارة العامة الجديدة، وتعود الأصول الفكرية لمدرسة الإدارة العامة الجديدة إلى ما تم تقديمه بالمؤتمر من أوراق بحثية إضافة إلى الدراسة التي قدمها " جورج فريدر كسون GEORGE FREDERI CKSON" بعنوان: "نحو إدارة عامة جديدة، حيث طالب بإدارة عامة

أساسها مراعاة البعد الإجتماعي في تقديم الخدمات وتكون أكثر إستجابة لمطالب المواطنين وتحقق بذلك العدالة الإجتماعية، ولقد إنتقد فريدر كسون، أفكار الإدارة العامة التقليدية – منظور كفاءة الإدارة – موضحاً أنه على الرغم من أن النظرية التقليدية تقرر أهمية تقديم الخدمات الحكومية بكفاءة وبطريقة إقتصادية وتؤكد على إن الإداريين يجب أن يكونوا حياديين إنطلاقاً من الفصل بين السياسة والإدارة، إلا إن الإدارة العامة الجديدة ترى إن السؤال الأساس هو، ما مدى تدعيم الخدمات الحكومية المقدمة بكفاءة وبطريقة إقتصادية للعدالة الإجتماعية ؟غانم:(1998،ص47).

فالإداريون يجب أن يكونوا ملتزمين بتقديم خدمة جيدة تحقق العدالة الإجتماعية،ومن هذا المنطلق فإن الإدارة العامة الجديدة لا ترى إن هناك علاقة طردية بين الكفاءة الإدارية وتحقيق الديمقراطية أو الإستجابة لمطالب المواطنين وحاجاتهم، كما أنها تؤكد صعوبة الفصل بين السياسة والإدارة فالإداريون يقومون بصنع وتنفيذ السياسات معاً، وتنطلق مدرسة الإدارة العامة الجديدة من أن إضافة البعد الإجتماعي للإدارة العامة يتطلب جهازاً إدارياً قوياً قادراً ليس فقط على تنفيذ السياسات ولكن أيضاً على التأثير فيها، وعلى الرغم من إيمان هذه المدرسة بأهمية المؤسسات العامة إلا أنها لا تختلف عن منظور كفاءة الإدارة أو الإدارة العامة التقليدية في رؤيتها لطبيعية المنظمة ودور الجهاز الإداري، فهي تؤكد على اللامركزية وتوسيع نطاق المسؤولية من خلال مشاركة المستفيد من الخدمة أو العميل كأساس لتحقيق كفاءة وعدالة الإدارة، وهي تهدف كذلك إلى تقوية المؤسسات العامة ولكن دون أن تغلب الرغبة في تدعيم المؤسسات على مواجهة المشاكل الإجتماعية وإيجاد الحلول لها، إلاإنها تهتم بصورة أكثر بأثر أداء هذه المنظمات لعملها بهذه الطريقة على متلقي الخدمة، بالمفهوم العلمي "NEUTRAL"، وأكثر إهتماماً بالقيم والنسق القيمية" NORMATIVE"،أفندي:(1998، ص22)، هي أيضاً أقل إهتماماً بالجانب المؤسسي أو الهيكلي للمنظمة العامة وأكثر إهتماماً بقدرة المنظمة على تقديم الخدمات

ومدى رضاء متلقي الخدمة وهي من هذا المنطلق مهتمة بأحداث التغيير ودراسته أكثر من إهتمامها بالوضع الراهن فهي تهدف إلى وصف ما يجب أن تكون عليه الإدارة العامة وليس ما هو كائن.

المنظور الفكري الثالث: من كفاءة الإدارة إلى كفاءة الحكم والإدارة معاً.

تميزت فترة تسعينيات القرن الماضي بعدة متغيرات سياسية وإقتصادية أعادت صياغة دور الدولة من جديد، إبتداء بإنهيار منظومة الدول الإشتراكية ونهاية الحرب الباردة وسيادة نمط الإقتصاد الحر والعولمة والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات وإنخفاض المدخرات والإستثمارات والخلل المالي في ميزانيات العديد من الدول متمثلاً في زيادة الدين المحلي وعدم القدرة على خفض الإنفاق الحكومي، وتولد عن هذا الفشل في السياسات المالية الشعور والإحساس العام بأن الأموال العامة يساء إستخدامها، وبالتالي ساد عدم الرضاء عن الأداء الحكومي وأصبح ينظر للإدارة في المنظمات العامة بأنها إدارة جامدة تتسم بالبيروقراطية وعدم المرونة وأن العاملين بها أقل كفاءة من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص، وبدأ واضحاً إن الصورة التقليدية للدولة بإعتبارها الفاعل الرئيسي والأساسي في السياسات العامة أصبحت محل جدل كبير، وإن قدرتها على التأثير في قوى السوق والمجتمع أو الحد من تأثرهم بالتغيرات المالية أصبحت موضع شك، وكثر الحديث في الأدبيات على ظهور وتعاظم دور فاعلين لا يقلون أهمية عن الحكومة مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، وفي مواجهة هذه التغيرات ومع نهاية القرن العشرين يعود علم الإدارة العامة من جديد ليطرح الأسئلة نفسها التي سبق وإن طرحها ويلسون في مقالته الشهيرة عام 1887م، وهي: كيف تكون لدينا إدارة حكومية جيدة ؟ وكيف يمكن أن يكون لدينا حكومة تعمل بكفاءة أعلى وتكلفة أقل. كامل:(2015،ص90).

وفي محاولة لإعادة الإجابة على التساؤلات السابقة ورغبة في مواجهة هذه المتغيرات العالمية تبلور منظور فكري جديد لعلم الإدارة العامة، ينطلق من إن

الإدارة العامة هي أكثر من الإدارة الكفء أو الإدارة الجيدة وأنه حان الوقت للحديث ليس فقط عن إدارة جيدة ولكن عن حكم جيد، وظهرت الدراسات والأدبيات التي تتحدث عن حكم بلا حكومة ، والدولة المهلهلة أو المفرغة وإنتشرت خلال هذه الفترة ثلاثة إتجاهات أو مدارس فكرية تحاول الإجابة عن الأسئلة المطروحة وتوضيح كيفية التعامل مع التغير الحادث في دور الدولة ومن أهم هذه الإتجاهات:جمعة:(1999،ص84).

1 – إتجاه الإدارة الحكومية الجديدة: NEW PUBLIC MANAGEMENT.
2 – إتجاه إعادة إختراع الحكومة: REINVENTING GOVERNMENT.
3 – إتجاه إدارة شؤون الدولة والمجتمع: GOVERNANCE.

ويمكن تحليل هذه الإتجاهات كما يلي:كامل:(2015،ص97–101).

1– إتجاه الإدارة الحكومية الجديدة:– NEW PUPLIC MANGEMENT

ينطلق هذاالإتجاه من مجموعة من المبادئ الأساسية هي:– المنظمات الخاصة أكثر كفاءة وإقتصادية من المنظمات العامة، حيث تتسم المنظمات العامة بالتعقيد وبطء الإجراءات والإسراف في الإنفاق و عدم ملائمة البيروقراطية التي تتسم بالمركزية للقرن الواحد والعشرين نظراً للمتغيرات المتلاحقة والمتسارعة تتطلب منظمات مرنة وقادرة وفعالة تستطيع التكيف ولها إستجابة عالية لمتلقي الخدمة و القضاء على البيروقراطية التقليدية والإبتعاد عن جمودها لا يمكن تحقيقه إلا بإعادة الهيكلة وتطبيق نظم إدارة الجودة الشاملة، كم أنه لا يوجد حلاً واحداً للمشكلات الإدارية، وبناء على ذلك، أصبح هناك إتجاه عام يهدف إلى تقليص دور الدولة ومنح القطاع الخاص دوراً أكبر في إدارة التنمية وشهدت هذه الفترة التاريخية محاولات لتقليص حجم الإدارة الحكومية والعمالة بها من خلال التشجيع على التقاعد المبكر ووقف التعيينات الوظيفية وغيرا من أ ساليب تقليص حجم العمالة بالقطاع العام، إلا إن التحدي الحقيقي للإدارة العامة ظهر مع بدء سياسات الخصخصة حيث أنها في جوهرها تتحدى ما تقوم به الحكومة وكيفية

قيامها به، فهي تنطلق من أن وظائف الدولة زادت زإتسعت بصورة أصبحت معها الدولة محملة بالأعباء التي لا يستطيع جهازها الإداري تنفيذها بشكله البيروقراطي التقليدي وأن الحل هو إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في إنتاج وتوصيل الخدمات.

2- إتجاه إعادة إختراع الحكومة: REINVENTING GOVERNMENT

يعتبر هذا الإتجاه إمتداداً لسعي إتجاه الإدارة العامة الجديدة نحو تحقيق الإصلاح الإداري وخلق حكومة أكثر كفاءة، والجذور الفكرية لهذا الإتجاه تطالب بإعادة إختراع الحكومة وتحويلها إلى حكومة أقل تكلفة وأكثر كفاءة وتستطيع تلبية إحتياجات المواطنين وتقدم لهم خدمات بنفس مستوى أداء القطاع الخاص كما طالب أنصار إعادة الإختراع بتغيير ثقافة البيروقراطية في الإدارات الحكومية المبنية على التمكين هذا و أكدوا بأن الإفلاس الإداري للحكومة سببه ومصدره لا يتمثل في عدم كفاءة العاملين وإنما هو نتاج للبيروقراطية وعدم كفاءة النظام الإداري، فالنظام البيروقراطي المبني على الهرمية والتعليمات النمطية يقضي على القدرات الإبداعية وهو نظام لايتلائم مع عصر المعلومات والمتغيرات السريعة التي يشهدها العالم حالياً، لذلك لابد من الإنتقال من حكومة قائمة على البيروقراطية إلى حكومة تتبنى أفكار القطاع الخاص ذات ثقافة إدارية تتسم بالحد من البيروقراطية والروتين والاهتمام برضاء المتعاملين مع الحكومة عن خدماتها مثلها في ذلك مثل أي منظمة خاصة هذا ويشتمل منظور إعادة إختراع الحكومة على مجموعة من الأفكار الرئيسة هي:

أ ــ العلاقة بين المنظمات العامة والمنظمات الخاصة:

بالرغم من أن أنصار إتجاه إعادة إختراع الحكومة قد أنطلقوا أساساً من محاولة إستخدام بعض المفاهيم المستمدة من إدارة الأعمال لإصلاح الحكومة والمنظمات العامة، إلا أنهم يؤكدون على إختلاف الأوضاع داخل المنظمات العامة

عنها بالمنظمات الخاصة، حيث يرون أنه بالرغم من وجود بعض التشابه داخل المنظمتين إلا إن الأوضاع في المنظمات العامة مختلفة تماماً عنها في المنظمات الخاصة، حيث الحوافز الإقتصادية والمنافسة وقوى السوق تعمل بطريقة مباشرة لتجبر منظمات القطاع الخاص على أن تقوم بتأدية عملها بأقل تكلفة وأقصى كفاءة، كما أن المنظمة الخاصة التي تفشل في زيادة إنتاجيتها أوتقع فريسة للروتين وقيود اللوائح والقوانين سرعان ما تندثر، فمشاكل المنظمات العامة هي نتاج طبيعي لإحتكارها الخدمات العامة وإنعدام التنافس بالإضافة إلى الإهتمام المبالغ فيه بالعمليات الإدارية أكثر من إهتمامها بالنتائج، ومثلما يوجد أنصار لإتجاه إعادة إختر اع الحكومة يؤكدون على إختلاف الأوضاع في المنظمات العامة عنه في المنظمات الخاصة يوجد أيضاً معارضون لهذا الإتجاه يركزون مآخذهم ونقدهم على إن تبني مفاهيم إدارة الأعمال ومحاولة خلق "حكومة رواد "،لا تصلح للتطبيق داخل الحكومة لأن الحكومة ليست مثل السوق ولا تحكمها قوى السوق وآلياته لا يمكن لقوى السوق والحوافز الإقتصادية أن تحل محل القوانين، فمفهوم البيروقراطية كان وسيظل مدفوعاً بالقوانين وليس بقوى السوق وآلياته ولا تتعارض معاملة المواطن " كزبون " أو عميل مع مبادئ الديمقراطية، حيث المواطن هو المالك والحكومة ماهي إلا ممثلاً لمصالح المواطنين وبينما حرصت نظريات الإدارة العامة السابقة مثل إتجاه الإدارة العامة الحديثة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي على التأكيد على أن المستهدف من الخدمات الحكومية هو المجتمع ككل وأن هذه الخدمات تقدم من خلال المؤسسات العامة وأن قياس أداء الحكومة من خلال الرضاء العام وتحقيق النتائج ، وإن إتجاه إعادة إختراع الحكومة يؤكد على أن المستهدف من الخدمات هو" الفرد الممكن" القادر على تحديد إختياراته وفقاً لقوى السوق والمنافسة .

ب – العلاقة بين السياسة والإدارة:

إتجاه إعادة إختراع الحكومة ينظر إلى العلاقة على أنه تجاوز الإصلاح الإداري التقليدي إلى محاولة إصلاح النظام السياسي ككل إلا إن القارئ لأدبيات

إعادة إختراع الحكومة (2)، يلاحظ أن أنصاره فصلوا بين صنع السياسات وتنفيذها وحصروا دور الحكومة في عملية التوجيه وإتخاذ القرار، كما حرص أنصار هذا الإتجاه على أن تكون عملية الصنع في يد السلطة التنفيذية وجهازها الإداري وذلك من خلال فكرة تمكين العاملين في المنظمات الحكومية، ويرون أيضاً أن المشكلة ليست في عدم وجود إداريين ذوي كفاءة ومهارة ولكنها تكمن في النظام الإداري نفسه الذي يحد من قدرة هؤلاء الأفراد على العمل، أي أن هذا الإتجاه يرى بأن الإدارة الفاشلة هي التي أدت إلى عدم قدرة الدولة على تحقيق أهدافها، وفي إطار ثنائية السياسة والإدارة نلاحظ أن أنصار إتجاه إعادة الإختراع يهدفون إلى تدعيم السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية بل وإعطاء مزيد من الصلاحيات للإداريين في رسم السياسات الأمر الذي دفع العديد من البحاث خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إنتقاد هذا الإتجاه بإعتباره يتعارض مع فكرة توازن السلطات من جانب بالإضافة إلى إنها تتعارض مع مبادئ الديمقراطية من جانب أخر لأنها تنقل مركز الثقل السياسي من الساسة المنتخبين والذين يمكن مساءلتهم إلى الإداريين المنفذين الذين لا يمكن مساءلتهم.

3– إتجاه إدارة شؤون الدولة والمجتمع:– GOVERNANCE

شاع بالأدبيات السياسية والإدارية على حد السواء إستخدام مفهوم إدارة شؤون الدولة المجتمع في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، حيث أستخدم لأول مرة في التقرير الذي أعده البنك الدولي حول أفريقيا عام1989م تحت عنوان: أفريقيا جنوب الصحراء من الأزمة إلى النمو المتواصل، والذي رصد من خلاله أسباب تعثر التنمية في القارة بإرجاعها إلى أزمة الحكم، ومنذ ذلك الوقت ذاع صيت المفهوم وإنتشر، وفي بداية التسعينيات أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل دور المجتمع المدني وتطور المفهوم ليصبح مؤشراً لحقل دراسي محدد يشمل كل الأنشطة المرتبطة بالحكم والحكومة وإن كان المفهوم في حد ذاته أشمل من مفهوم الحكم، وعلى الرغم من عدم الإتفاق على تعريف موحد جامع مانع لمفهوم " إدارة شؤون الدولة والمجتمع " حتى الآن، إلا إنه يكاد هناك إتفاق على مضمونه الذي يتمثل في توسيع نطاق

الحكومة من المستوى الرسمي إلى المستويات غير الرسمية بإدخال منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في صنع القرار، بحيث يكون طرفاً أساسياً في معادلة إدارة شؤون الدولة والمجتمع فهو يحمل في طياته شراكة ثلاثية تجمع ما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وفي إطار إنعكاس مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع على الإدارة العامة يمكن رصد ثلاثة تأثيرات أساسية هي:ـــ سعدالدين:(1989،ص10).

1 ـــ يحمل مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع بين طياته فلسفة المنهج التكاملي بين العلوم المختلفة، وهو ما يخدم علم الإدارة العامة الذي يقوم بالأساس على فكرة البينية بين العلوم، فمفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع يربط بين دراسة الإدارة العامة والسياسات العامة والحكومات المقارنة، وهو بذلك يساعد على تحقيق التداخل والتكامل بين حقول المعرفة المختلفة بدلاً من إنفراد كل حقل علمي بمفاهيم ومنهاجية خاصة به كجزء منفصل عن الحقول العلمية الأخرى.

2 ـــ مفهوم الشبكات كبديل عن مفهوم البيروقراطية:ـــ

في إطار إتجاه إدارة شؤون الدولة والمجتمع لم تعد المؤسسات العامة أو البيروقراطية هي أداة الحكم والإدارة، بل ظهرت آليات أخرى بديلة وأتسع نطاق المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بتحقيق التنمية والرفاهية، وبذلك أصبح نظام الحكم يتضمن مجموعة معقدة ومتداخلة من التنظيمات من القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات التطوعية التي تشترك معاً في توفير الخدمة والتي تتبادل الموارد والمعلومات وتعد العلاقات بين هذه المنظمات شبكية، وبالتالي تنتفي البيروقراطية التقليدية وتنشأ تنظيمات لها أهداف معينة لأداء الخدمات وتشجع الحكومة المشاركة بين القطاعين العام والخاص مما ساعد على نمو الشبكات وزيادة دورها وتتمتع هذه الشبكات بإستقلال ذاتي ولا يزيد دور الحكومة عن كونها أحد الفاعلين في هذا التنظيم الشبكي المستقل، وبطبيعة الحال فإن هذه الفلسفة الجديدة التي تمثل تغيراً أساسياً في دور الدولة لابد أن تلقي بظلالها على

أدبيات الإدارة العامة التي عليها أن تسعى لتقديم نظريات ومناهج جديدة للتعامل مع متطلبات المرحلة الجديدة. رزق:(1996،ص26،27).

3 ــ التحول نحو كفاءة الحكم والإدارة معاً:ــ

حسم مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع تقريباً الجدل الذي ساد أدبيات الإدارة العامة لفترة طويلة بصدد الفصل بين السياسة والإدارة، فقد بات واضحاً مدى التداخل بين السياسة والإدارة وبين عمليات صنع السياسة وتنفيذها وأصبح مقرراً إن فساد الإدارة يعني فساد السياسة والعكس ولعل هذا ما جعل هناك ضرورة لإحداث التوازن بين الجهاز الإداري من ناحية والمؤسسات السياسية والرقابية من ناحية أخرى بما يسمح بإستجابة الجهاز الإداري لوجهات نظر هذه المؤسسات وخضوعه لرقابتها، ومن هنا بدأت أدبيات الإدارة العامة تشهد ذيوعاً لبعض المفاهيم مثل: الشفافية، المساءلة الإدارية، النزاهة ومكافحة الفساد وغيرها.

ثالثاً: إستشراف مستقبل علم الإدارة العامة.

نوهت في بداية هذا البحث بأن علم الإدارة العامة في الربع الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين ، يواجه جملة من التحديات المترتبة عن المتغيرات والتحولات المتسارعة والهائلة، تستهدف وجود هذا الحقل المعرفي ذاته ومدى قدرته على الإستمرار، وبطبيعة الحال فأن أية محاولة لإستشراف مستقبل علم الإدارة العامة لابد وأن تنبع من نقاط الضعف والقوة لهذا العلم، حيث أن أغلب الأدبيات المتخصصة في الإدارة العامة تؤكد بأن نقاط الضعف تتمثل في: إرتباط علم الإدارة العامة بدور الدولة، وندرة الدراسات النظرية القائمة على منهجية علمية دقيقة ، وغياب نظرية فلسفية واضحة المعالم للإدارة العامة، وبالتمعن والنظر في نقاط الضعف هذه، يمكن القول بأنها تمثل مصدر قوة لعلم الإدارة العامة وليست نقاط ضعف، فإرتباط العلم بدور الدولة جعل أي تغير سواءً بالتوسع أو الإنحسار في دور ووظيفة الدولة وظهور فاعلين جدد يتطلب الحاجة إلى الإدارة الحكومية وبشكل مضاعف وبالتالي لعلم الإدارة العامة

حتى تستطيع الإيفاء بإلتزاماتها وأداء ما هو مطلوب منها على أكمل وجه، كما أن وظيفة العلم لا تنتهي بتغير دور الدولة، فإرتباط علم الإدارة العامة بدور الدولة سوف يضفي على العلم أهمية كبرى، فالحديث عن إنتفاء دور الدول يمثل ضرب من الخيال وأثبت التجارب التاريخية الماضية بأن دور الدولة سيظل قائماً على مدى العصور بالرغم من أن هذا الدور قد يتسع أو يتقلص، فلقد ظهرت عدة دراسات وأدبيات طالبت بالحد من دراسة مفهوم الدولة وبرزت مفاهيم متناقضة دون أن يؤدي هذا التغير في الدور إلى إختفاء علم الإدارة العامة، بل يمكن القول: بأن التحول إلى منظور كفاءة الإدارة والحكم معاً – منظور ما بعد البيروقراطية وظهور فاعلين جدد سيعطي لعلم الإدارة العامة الفرصة لرصد وتحليل ودراسة هذه التغيرات، ومعرفة دور الفاعلين الجدد ومدى تأثيرهم وآليات التنسيق بينهم ودراسة شبكة التفاعلات وكيف تتم وكيف تتغير؟، وكل ذلك سيساهم في تحديث وتطوير مناهج وطرق وأساليب وأدوات وتقنيات البحث العلمي لحقل الإدارة العامة المعرفي، وسيسمح بمناقشة قضايا لم تكن في مجال إهتمام الإدارة العامة، حيث إهتمت منذ القدم بطبيعة العلاقة بين العام والخاص، وفي ظل منظور ما بعد البيروقراطية سيكون للفاعلين الجدد دور عام وخاص، فدور القطاع الخاص أو رجال الأعمال على سبيل المثال، هو محاولة التأثير في السياسات العامة لأنهم جزء من الشبكات التي هي أيضاً منفذة لبعض السياسات العامة إضافة لدورهم في تفاعلات شبكية أخرى مع رجال أعمال أخرين في قضايا لا تتعلق بالصالح العام ، ويصبح من المفيد دراسة عناصر التكامل وعناصر التعارض بين هذين الدورين ومدى إمكانية تحقيق الإلتقاء بين العام والخاص، كما أن قلة الدراسات النظرية القائمة على منهجية علمية دقيقة مرده أخذ الإدارة العامة بالمنهج الإنتقائي في دراساتها البحثية الذي يرتكز على الإستعانة بمناهج علمية مستمدة من علوم إجتماعية أخرى، كما أن الإنتقائية كانت مقصودة وموظفة بهدف تغطية الأبعاد المختلفة للظاهرة موضع البحث والدراسة، فهي ليست إنتقائية بل تقترب من منهجية البحوث المتكاملة التي تمثل آمال جميع العلماء والأكاديميين والبحاث المختصين وهدفهم الأسمى، فالمنهجية المتكاملة في حد ذاتها تلائم الإدارة العامة

كحقل بيني يمكن أن يقدم النموذج الذي يمكن أن يحتذى به في كيفية تطبيق تلك المنهجية.

أما غياب نظرية فلسفية واضحة المعالم تساعد الباحث على الوصف والتحليل والقياس للظاهرة موضع البحث بحيث يصل لعموميات تساعد على تفسير الظاهرة من جانب ويكون بناءً نظرياً من جانب أخر، فهذا النقد عادة ما يثار وعادة ما يتم الرد عليه ومواجهته من زاويتين رئيسيتين: تتعلق الأولى بغياب النظريات وضعفها بصفة عامة في العلوم الإجتماعية نظراً لطبيعة هذه العلوم وإختلافها عن العلوم الطبيعية، ومن ناحية أخرى فالإدارة العامة مهنة تحتاج إلى حلول واقعية وليس لنظريات مثالية لا يمكن تطبيقها ، ويمكن الرد الواقعي أيضاً بالنظر داخل علم الإدارة العامة نفسه فأحد الأركان الأساسية لهذا العلم هو السياسات العامة التي تقدم العديد من الحلول لأزمة علم الإدارة العامة فهي تجمع ما بين النظرية والتطبيق، وتأسيساً على ما سبق، نستنتج أن إنتفاء وإنتهاء دور علم الإدارة العامة في الألفية الثالثة هو أمر يفتقد للموضوعية والدقة والحيادية الكافية، فنقاط الضعف هي نفسها وذاتها تتنبأ ببزوغ فجر جديد ومستقبل مشرق لعلم الإدارة العامة،شريطة مواكبة هذه التحولات وتوفير متطلباتها اللازمة البشرية والمادية، فالثورة الرقمية والتطورات التكنولوجية المتسارعة والتغير في التفاعلات المحلية والدولية المعقدة والعلاقات والقواعد المنظمة لها وإتساع نطاق تفاعلاتها وتغير دور الدولة التي لم تعد الفاعل الوحيد وبرز فاعلين جدد إزداد حضورهم كالشركات الكبرى العملاقة المتعددة الجنسيات ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني أدى إلى توثيق العلاقات الإنسانية بجميع مجالاتها أقوى من أي وقت مضى، وتغير أنماط الحياة فتح الأبواب للتغيير الجذري في كل النظم: التعليم والإقتصاد والإعلام والسياسة والإدارة، وأصبح النجاح والتقدم مرتبطين بإبداعات وإبتكار أفكار جديدة والقدرة على تنفيذها وصارت المعرفة هي المصدر الرئيسي للإزدهار الإقتصادي المنشود.

الخاتمة.

في ختام هذا البحث أوكد بأن التحولات التي شهدها ويشهدها العالم وتغير دور ووظائف الدولة وبروز فاعلين جدد من غير الدول وإتساع نطاق المشاركة في صناعة القرارات المتعلقة بتحقيق التنمية والرفاهة الإجتماعية وإحلال مفهوم العلاقات الشبكية المتمثلة في مجموعة معقدة ومتداخلة من التنظيمات الأهلية التطوعية من القطاعين العام الخاص التي تشترك في توفير الخدمة وتتبادل الموارد والمعلومات محل البيروقراطية، الأمرالذي دفع بالبعض للإعتقاد بأنها ستؤثر سلباً على مستقبل علم الإدارة العامة هو إعتقاد غير صائب، فكل المآخذ والإنتقادات التي وجهت لهذا الحقل المعرفي تمثل من وجهة نظري نقاط قوة ستكون لها إنعكاسات إيجابية ستفتح أمام علم الإدارة العامة أفاق رحبة و تتنبأ له بمستقبل أفضل، فلا يمكن الحديث عن إنتهاء علم الإدارة العامة نتيجة لتقليص دور ووظائف الدولة أو تغيرها وإنتفاء دوره، فهذا ضرب من الخيال ورأي يفتقد للموضوعية والحيادية والتفكير العلمي المنظم ، فلا تنتهي وظيفة العلم بتغير أو تقليص دور الدولة فأرتباط علم الإدارة العامة بدور الدولة ووظائفها يضفي أهمية كبرى عليه وهذا ما أثبتته التجارب التاريخية الماضية بعدم إنتفاء دور الدولة، فالدور يظل قائماً سواء إتسع أوإنحسر وضاق، وعلم الإدارة العامة يهتم بشؤون الدولة والمجتمع ويسعى لتحقيق الأهداف المجتمعية المرسومة وفقاً للسياسات العامة المعتمدة بالإستفادة المثلى من الموارد المتاحة المادية والبشرية وخلال فترة محددة الزمان والمكان.

وبطبيعة الحال، فأن الفلسفة الجديدة القائمة على المدارس الفكرية المبنية على قوى السوق وأفكار إدارة الأعمال الخاصة وتغير دور الدولة تمثل تغيراً أساسياً في دور الدولة وستلقي بظلالها على أدبيات الإدارة العامة التي عليها أن تسعى لتقديم نظريات ومنهاجيات جديدة للتعامل مع متطلبات المرحلة الجديدة حتى تتمكن من مواكبة التحولات المتسارعة والمتنوعة التي طرأت وتطرأ على البيئة المحلية والبيئة الدولية، فذيوع بعض المفاهيم الجديدة التي لا مناص من إيلاؤها العناية اللازمة كالشفافية والمساءلة الإدارية والنزاهة ومكافحة الفساد والحوكمة وغيرها من المفاهيم الأخرى، فأن ذلك يستوجب الإهتمام بالمؤسسات والمرافق العامة وتحسين أداؤها البشري والمادي بوضع خطط وبرامج وسياسات علمية وعملية رشيدة ورفع كفاءة الموظفين العموميين وتأهليهم وتنمية قدراتهم وتطويرهم بشكل دوري ومنحهم الحوافز المشجعة على الإبداع والإهتمام بمؤسسات تكوينهم وإعدادهم بما يتلائم ومتطلبات العصر ووفق منهاجيات علمية وعملية واقعية صائبة.

قائمة المراجع.

أولاً: الكتب.

1- أحمد رشيد،إعادة إختراع وظائف الحكومة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996م.

1- إبراهيم درويش، التنمية الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995م.

2- إبراهيم درويش، التنمية الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995م.

3- عبد الحميد أبوزيد، مباديء الإدارة العامة: دراسة مقارنة، دار النهضة، القاهرة،1988م.

4- فرج محمد لامة، سالم أحمد العجيل، مقدمة في الإدارة العامة، مكتبة طرابلس العلمية العالمية،2014م.

ثانياً: الدوريات.

1- أفندي، عطية حسين، حال المعرفة في مجال الإدارة العامة، مجلة أحوال مصرية، دار الثقافة العربية ، القاهرة، العدد الثاني، خريف 1998م.

2- جمعة، سلوى شعراوي، حالة علم الإدارة العامة في القرن العشرين، مجلة النهضة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، العدد الأول، أكتوبر 1999م.

3- غانم، السيد عبدالمطلب، دراسة الإدارة العامة: فحص للحقل،سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، العدد الثاني عشر،1998م.

4- كامل، مصطفى السيد، الفاعلون الجدد في السياسة العالمية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، العدد 200،إبريل 2015م.

ثالثاً: الوثائق:

ـ أنظر، إعتدال عبدالله معروف، دراسة تحول وظائف الدولة بالتطبيق على هيئة مياه الإسكندرية بجمهورية مصر، ورقة مقدمة إلى: المؤتمر السنوي الثاني لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القيادات الإدارية في القرن الواحد والعشرين، ديسمبر1995م.